# العلاقات الروسية الصينية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجى

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٨)

---

**د. نـورهان الشيـخ**

على مدى ما يزيد من ربع قرن شهدت العلاقات بين روسيا والصين قفزات نوعية واضحة، وعلى عكس ما تذهب إليه بعض الكتابات الغربية والأمريكية، التى تشكك فى العلاقة بين روسيا والصين مستندة إلى خلافات تعتبر الآن جزءاً من الماضى، وتاريخ لا يمكن قياس الحاضر عليه، يعكس تطور العلاقات الروسية الصينية تفاهمات استراتيجية عميقة المدى يدعمها تعاون استراتيجى فى مختلف المجالات.

من ناحية، وصل التعاون العسكرى والتنسيق الاستراتيجى بين البلدين مستوى غير مسبوق، ووقع البلدين خارطة طريق لتطوير التعاون في المجال العسكري بينهما خلال الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠، وذلك خلال زيارة وزير الدفاع الصيني، تشانج وان تشيوان، لموسكو فى يونيو ٢٠١٧. وتسلمت الصين فى أبريل الماضى أولى بطاريات صواريخ "إس-٤٠٠" الروسية بموجب صفقة أبرمتها مع موسكو عام ٢٠١٤، لتكون بكين بذلك العاصمة الأجنبية الأولى التي تحصل على هذه الصواريخ، كما تم تدريب مجموعة من العسكريين الصينيين فى روسيا على تشغيل واستخدام المنظومة. كما حصلت بكين على مقاتلات "سو-٣٥" الروسية، الأمر الذى يزعج واشنطن وتعتبره تهديداً "للسيطرة الجوية الأمريكية" فى منطقة شرق آسيا رغم كونها منظومات دفاعية. وكانت روسيا هى محطة وزير الدفاع الصيني الخارجية الأولى حيث قام بزيارة موسكو فى أبريل الماضى وأكد عمق التعاون الاستراتيجى بين البلدين بقوله: "بصفتي وزيراً جديداً للدفاع في الصين أزور روسيا بالذات لكي نظهر للعالم كله المستوى العالي لتطوير علاقاتنا الثنائية وعزم قواتنا المسلحة على تعزيز التعاون الاستراتيجي".

يعد التدريب والمناورات المشتركة أحد أبرز محاور هذا التعاون الاستراتيجى، ويقوم البلدين بالعديد من المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، من أبرزها "مهمة السلام" لمكافحة الإرهاب التى تجريها مع باقى دول منظمة شنجهاى التى تضم البلدين إلى جانب الهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى. وكانت مناورات هذا العام ، والتى أجريت فى أغسطس، هى الأضخم فى تاريخ المنظمة والأولى التى تشارك فيها الهند وباكستان عقب إنضمامهما، وصاحبها اجتماع تنسيقى لرؤساء أركاء الدول الأعضاء، فى تطور هام وبالغ الدلالة. تلى ذلك مشاركة الصين فى مناورات "الشرق-٢٠١٨" التى بدأتها روسيا فى ١١ سبتمبر الجارى، وهى أضخم مناورات

عسكرية شاملة تجريها موسكو منذ عام ١٩٨١ فى ظل الحرب الباردة والاتحاد السوفيتى حيث يشارك فيها أكثر من ألف طائرة وحوالى ٣٠٠ ألف عسكرى، و ٨٠ قطعة بحرية من أسطول المحيط الهادئ والأسطول الشمالى، وثلاثة تشكيلات، وحدتان عسكريتان منفصلتان من القوات المظلية، و٣٦ ألف وحدة من المعدات العسكرية بينها الدبابات والمدرعات ومركبات المشاة.

ومن المعروف أن منظومات التسلح فى روسيا والصين متقاربة، وكانت الصين مطلع العقد الماضى تمثل السوق الرئيسى للسلاح الروسى وتستأثر وحدها بما يزيد عن ٥٠% من إجمالى مبيعات الأسلحة الروسية بعائد تراوح بين ١ إلى ١,٥ مليار دولار سنوياً. هذا إلى جانب تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية الروسية، أكاديمية الأركان العامة، أكاديمية الأسلحة العامة، أكاديمية النقل، الأكاديمية البحرية، ومؤسسات أخرى تابعة لوزارة الدفاع الروسية. ومع تطور الصناعات العسكرية فى الصين تراجعت وارداتها من الأسلحة الروسية واقتصر على منظومات نوعية عالية التقنية، وأبعاد أخرى للتعاون العسكرى ومنها المناورات المشتركة.

وعلى الصعيد الاقتصادى والتقنى، يأتى قطاع الطاقة فى صدارة التعاون بين الجانبين، ومن المقرر تشغيل خط نقل الغاز الروسى للصين "قوة سيبيريا" اعتبارا من مايو ٢٠١٩، وكانت شركة "غازبروم "الروسية قد وقعت مع شركة "سي.إن.بي.إس" الصينية اتفاقية تقضي بتوريد ٣٨ مليار طن سنويا من الغاز الروسي لمدة ٣٠ عاما بقيمة ٤٠٠ مليار دولار، فى صفقة اعتبرت الأضخم عالمياً، وأطلق عليها "صفقة القرن" بين البلدين، وذلك باستخدام عبر خطوط نقل مباشرة من سيبيريا أهمها خط أنابيب "قوة سيبيريا"، الذى يبلغ إجمالي طوله حوالي ٤ آلاف كيلومترا وسيجري ضخ الغاز فيه بواسطة ٨ محطات ضغط، يبلغ إجمالي قدرتها ١٣٣١ ميجاواط، هذا إلى جانب إنشاء مستودعات لتخزين الغاز في الصين.

كذلك وقع البلدان فى يونيو الماضى حزمة اتفاقات مهمة في المجال النووي، تعد الأكبر في تاريخ تعاون البلدين في الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتتضمن مشاريع قائمة على التكنولوجيا المتطورة لا نظير لها في الصناعة النووية العالمية، ليؤكد البلدان قيادتهما فى المجال، تشمل قيام شركة "روس أتوم" الروسية للطاقة النووية ببناء أربع مفاعلات نووية في الصين تبلغ قدرة كل منها ١٢٠٠ ميجاوات، اثنان منها في محطة تينوان النووية الموجودة، واثنان في محطة شوداباو، التي يتم بناؤها حاليا.

وتضمنت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين تقديم روسيا معدات لمولدات كهرباء حرارية تستخدم في برنامج الفضاء الصيني المخصص لاستكشاف القمر، واتفقت شركة "روس كوسموس" الروسية مع إدارة الفضاء الوطنية الصينية على توسيع مشاريعهما المشتركة في

استكشاف القمر، وتشكيل مجموعات علمية روسية صينية لهذا الهدف. وكانت الصين قد أكدت سابقا أن برنامجها الفضائي القمري يقضي بإرسال مسبار فضائي نحو القمر قبل نهاية ٢٠١٨، ليبدأ بعدها العمل على إرسال رحلات مأهولة إلى هناك وبناء قاعدة على سطحه.

أما على صعيد التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغ ٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٧، ويعمل البلدان على زيادته إلى ١٠٠ مليار دولار خلال العام الجارى، والارتقاء به ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، وهو رقم قياسي في تاريخ العلاقات بينهما وعالمياً. وهناك شراكة اقتصادية بين الإتحاد الإقتصادي الأوراسي ومنظمة شنجهاي تمتد لتشمل أيضاً الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). الأمر الذى يعكس سعى واضح من جانب موسكو وبكين لتشبيك الأطر المرتبطة بهما واللتان تلعبان فيها دور قائد، على النحو الذى يجعل الاتحاد الأوراسى وشنجهاى فى القلب، وتمتد بريكس فى الغرب وآسيان فى الشرق كجناحين داعمين للشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء على الصعيدين الاقتصادى والأمنى. وكان قد تم عقد قمتى "بريكس" و"شنجهاى" متعاقبتين على مدى ثلاثة أيام خلال شهر يوليو ٢٠١٥ فى مدينة "أوفا" الروسية، وعقد لقاء مشترك بين زعماء الدول الأعضاء فيهما ودول الاتحاد الاقتصادى الأوراسى فى ختام القمتين. كما تم الاتفاق على ربط مشروع الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الذي اقترحه الرئيس الصيني شي جين بينج عام ٢٠١٣، والاتحاد الأوراسي.

يؤكد حجم ونوعية التعاون الاستراتيجى فى المجالين العسكرى والاقتصادى على المستويين الثنائى ومتعدد الأطراف أن الشراكة بين البلدين تتقدم على قدمين ثابتين هما المصالح المتبادلة، والثقة المتبادلة، الذى يدعمها أجواء من الود والتفاهم الشخصى والرسمى بين الزعيمين الروسى فلاديمير بوتين، والصينى شي جين بينج والذى بدا واضحاً خلال قمة يوم ٨ يونيو الماضى بينهما، والتى كانت أول قمة لهما بعد إعادة انتخابهما لقمة السلطة فى البلدين. ولأول مرة في تاريخ الصين منح شي الرئيس بوتين وسام الصداقة الذى يعد أرفع وسام دولة يُمنح للشخصيات الأجنبية في الصين، وذلك تقديراً لشخصه ودوره فى النقلة النوعية التى شهدتها الشراكة بينهما، وهو ما أكده شى بقوله: "إن الرئيس بوتين صديقنا الأول، ويحظى باحترام الشعب الصيني ويقدم إسهاما رائعا في تطوير العلاقات الروسية الصينية وتعزيز الصداقة بين شعبينا". فى هذا الاطار حظيت القمة باهتمام واسع، وأعتبرت "استثنائية". وعكس مشهد بوتين وشي وهما يستقلان قطارا كهربائيا سريعا من بكين إلى مدينة تيانجين تتجاوز سرعته ٣٠٠ كم في الساعة، واقع ومستقبل الشراكة الروسية الصينية والتى أنطلقت هى الأخرى بالسرعة القصوى نحو المستقبل.

وتدفع كل هذه العوامل إلى جانب العامل الأمريكى العلاقات الروسية الصينية إلى مستويات أرحب قد تصل حد التحالف الاستراتيجى بين البلدين. فقد أدت سياسات ومواقف

واشنطن إزاء موسكو وبكين إلى وضع البلدين فى خندق واحد إذا جاز التعبير، ومنذ بداية التقارب بينهما فى التسعينات كان إنهاء النظام أحادى القطبية أحد أهم الأهداف المشتركة التى تجمع بيمهنا.

فقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها دونالد ترامب فى ديسمبر الماضى لتؤكد على أهمية توسيع النفوذ الأمريكي في العالم، معتبرة أن دور روسيا والصين الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتان تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي تريد خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية. واستراتيجية الأمن القومى الأمريكى على هذا النحو جاءت كاشفة، وليست مؤسسة، لتوجهات السياسة الأمريكية عامة وتجاه روسيا والصين خاصة. فقد أفصحت الوثيقة عن حجم المخاوف الأمريكية إزاء العودة الروسية، ووالصعود الصينى، وأن التنافس الروسى الأمريكى فى الملفات المختلفة ومنها سوريا ، والتنافس الاقتصادى الأمريكى الصينى هى تناقضات هيكلية ممتدة بين الولايات المتحدة، باعتبارها القوة التى هيمنت منفردة على مقاليد النظام الدولى على مدى أكثر من عقدين، والقوى العائدة ممثلة فى روسيا، ومعها تلك الصاعدة ممثلة فى الصين، واللتان تحاولان معاً حلحلة النظام أحادى القطبية التى تتربع الولايات المتحدة على قمته، وفى ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية مع كل من موسكو وبكين باعتبارها تؤشر لمستقبل النظام الدولى والمكانة الأمريكية به. ويمكن فى هذا السياق تفهم التصعيد الأمريكى والحزم المتتالية من العقوبات الأمريكية ضد روسيا، وكذلك الرسوم الجمركية التى قامت بفرضها على الصين فى يوليو الماضى والتى بلغت نسبتها ٢٥% على واردات صينية قيمتها ٣٤ مليار دولار، وردت عليها بكين بفرض رسوم مساوية على صادرات أمريكية للصين بالقيمة نفسها.

إن موسكو وبكين معنيين بتحجيم التحركات الأمريكية الرامية إلى تعزيز نفوذ واشنطن وحضورها الاقتصادى والسياسى فى آسيا، وذلك فى إطار ما سمى بسياسة "الارتكاز على آسيا" التى أعلنها أوباما لأول مرة فى نوفمبر ٢٠١١، وتتضمن تركيز السياسة الأمريكية على توطيد العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الآسيوية وخاصة شرق آسيا. وفى إطارها قامت الولايات المتحدة بإعادة توزيع أساطيلها وقوتها البحرية ما بين المحيطين الهادى والأطلسى، وذلك بزيادة تواجدها فى المحيط الهادى من ٤٠ إلى ٦٠% على حساب وجودها البحرى فى المحيط الأطلسى الذى تراجع من ٦٠ إلى ٤٠%. وتوقيع اتفاقية عسكرية جديدة بين الفلبين والولايات المتحدة عام ٢٠١٤ لمدة عشر سنوات تعطى لواشنطن تسهيلات واسعة فى القواعد العسكرية ومطارات الفلبين ولتخزين المعدات والعتاد العسكري بأراضي الأخيرة. تزامن ذلك مع

سعى الولايات المتحدة لإقامة منطقة تبادل تجاري حر تحت قيادتها تضم ١٢ دولة من دول منظمة آسيا والباسفيك، وتستبعد كل من روسيا والصين منها رغم كون الأخيرة ثانى أكبر اقتصاد عالمى، وكون الدولتان أعضاء فى المنظمة، وهو ما أثار حفيظة بكين وموسكو ودفعهما للتنسيق من أجل مواجهة الحرب الاقتصادية التى تحاول واشنطن شنها ضدهما.

ومن المعروف أن لمنطقة أوراسيا أهمية خاصة ليس فقط اقتصادياً ولكن فى الفكر الاستراتيجى عامة والأمريكى خاصة، وركزت النظريات الجيوسياسية على المنطقة باعتبار السيطرة عليها متطلب اساسى للهيمنة العالمية التى تسعى إليها القوى الكبرى، وكان من أبرز هذه النظريات نظرية "قلب الأرض" لماكيندر، ونظرية "المباراة الكبرى الجديدة" لدوجلاس هيرد، ونظرية بريجينسكي "رقعة الشطرنج" التي يقع الصراع عليها، والتي يتوجب على واشنطن، وفقاً لها "هزيمة أي كيان أوراسي للسيطرة عليها إذا أرادت استمرار هيمنتها على العالم ومشروع القرن الأمريكي الجديد". ورغم تأكيد الرئيس بوتين، خلال قمة أوفا ٢٠١٥، على أن منطقة أوراسيا "ليست رقعة شطرنج، ولا مكانا للألعاب الجيوسياسية"، إلا إن ربط الاتحاد الأوراسى بمنظمة شنجهاى يمثل اختراق للاستراتيجية الأمريكية لتطويق روسيا والصين، وعرقلة تقدمها، بالانتقال إلى نظام دولى متعدد القوى تمثل أوراسيا مركز ثقل هام وقائد فيه على الصعيدين الاقتصادى والاستراتيجى. ويمثل الاتحاد الأوراسى مشروع بوتين الطموح الذى حدد هدفه، وفقا لما جاء فى مقالته المنشورة يوم ٤ أكتوبر ٢٠١١ فى صحيفة إزفيستيا الروسية، بالقدرة على "الارتقاء إلى مصاف الأقطاب الدولية العظمى، وتشكيل حلقة وصل متينة بين أوروبا من ناحية وإقليم آسيا المحيط الهادى من ناحية أخرى"، ووصف بوتين ذلك بالمهمة "الطموحة" و"الملهمة".

إن مثل هذه الخطوات من جانب موسكو وبكين تؤكد على ارتباط الشراكات والتحالفات الاقتصادية والأمنية بين الدول الأعضاء فى المنظمتين، والتأكيد على الترابط العضوى بين الأمن بمعناه التقليدى والأمن بأبعاده الاقتصادية، وأن الاعتماد على التفاهمات الأمنية فقط أشبه بمن يسير على قدم واحدة لا يمكنه تحقيق قفزات فى حين توفر الشراكات الاقتصادية والمصالح المتبادلة قاعدة صلبة تدعم التحالفات الاستراتيجية وتكفل لها الاستمرارية وتجاوز الأزمات التى قد تواجهها.

إن عالم جديد تماماً يتشكل فى ضوء إعادة صياغة التوجهات والسياسات للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة. وتأتى الشراكة الروسية الصينية فى قلب هذه التطورات لتفرض نظاماً دولياً تعددياً أكثر توازناً من سابقه. يتزامن هذا مع إطلاق الدور الصينى دولياً فى ضوء قررات مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر في أكتوبر ٢٠١٧، الذى عكس أهداف طموحة

لبكين وتعزيز دور الصين في الشؤون العالمية من ناحية، وتأكيد الرئيس بوتين فى مستهل ولايته الجديدة على الحفاظ على "روسيا القوية" و"الدفاع عن مواقف روسيا ومصالحها فى الساحة الدولية" من ناحية أخرى.

كذلك، أكدت أعمال قمة منظمة شنجهاي للتعاون، التى تقودها الصين وروسيا، في مدينة تشينجداو الصينية يوم ١٠ يونيو بحضور قادة عضوين جديدين في المنظمة هما الهند وباكستان ذلك مما جعلها ذات أهمية تاريخية، وهو ما أكده الرئيس الصينى بقوله: "مع زيادة أعضاء المنظمة، أصبحنا أقوى وأقوى .. وأصبحت المنظمة قوة مهمة، وأصبحت لدينا مسؤولية أكبر لضمان الاستقرار والأمن الإقليميين، وتعزيز التنمية المشتركة." وعكس البيان الختامى للقمة توافقاً واضحاً بين الدول الأعضاء حول القضايا الدولية والإقليمية المختلفة وفى مقدمتها القضية السورية والاتفاق النووى الإيرانى والملف النووى الكورى الشمالى. كما أشار البيان إلى عدم استقرار الاقتصاد العالمي، واصطدام العولمة الاقتصادية حاليا بتزايد تدابير الحمائية وتحديات أخرى تواجه التجارة الدولية تتطلب تنسيقاً بين الدول الأعضاء.

أن الانتقال إلى نظام دولى متعدد القوى وإنهاء الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية أحد محاور التعاون الاستراتيجى بين روسيا والصين، إلا إن ما يجمعهما من مصالح أوسع كثيراً وأكثر أهمية للبلدين من مجرد الرد على التحركات الأمريكية غير الودية تجاههما، ولا يمكن اعتبار التطور فى العلاقة بينهما مجرد رد فعل، وإنما هو خيار استراتيجى واعى وهادف من جانبهما ويشكل أساساً لتحالف استراتيجى مستقبلى بينهما.